AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4889 | الخميس | 22 ذي القعدة 1445 هـ | 30 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

عقب المشاركة في المنتدى الاستثماري لمجلس التعاون

المضف يبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي مع السعودية

بحث وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي الدكتور أنور المضف مع وزير الاستثمار السعودي المهندس خالد الفالح تعزيز التعاون الثنائي لا سيما في المجالين الاقتصادي والاستثماري.

وقال الدكتور المضف انه اتفق مع وزير الاستثمار السعودي خلال جلسة مباحثات عقب المشاركة في المنتدى الاستثماري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى على ضرورة تعزيز الاستثمار المتبادل بين البلدين في الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن المشاريع التي يقبل عليها البلدان في ظل رؤية (الكويت 2035) ورؤية (المملكة 2030) واعدة ومبشرة.

وأفاد الدكتور المضف بأنه استعرض خلال اللقاء بعض المشاريع الكويتية الضخمة كميناء مبارك وجزيرة فيلكا ومشروع السكك الحديدية الخليجي ومشروع الربط السككي بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

وأكد أن المباحثات بينت رغبة السعودية في تعزيز الشراكة المتينة أساسا مع الكويت والرغبة المتبادلة من الكويت في تعزيز الشراكة مع السعودية.

وزير المالية أنور المضف خلال اجتماعه مع خالد الفالح

"العام" يرتفع 9.08 نقاط

مؤشرات البوصة «تتباين».. وسهم «بيتك» يتصدر نشاط التداول

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الأربعاء، مع تصدر سهم بيت التمويل الكويتي "بيتك" نشاط التداولات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 08ر9 نقاط ليبلغ مستوى 37ر7067 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 13ر0 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 42ر10 نقطة ليبلغ مستوى 95ر5940 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 18ر0 في المئة من خلال تداول 7ر82 مليون سهم عبر 5370 صفقة نقدية بقيمة 9ر8 مليون دينار (نحو 14ر27 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 68ر14 نقطة ليبلغ مستوى 31ر7707 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 19ر0 في المئة من خلال تداول 2ر91 مليون سهم عبر 9976 صفقة بقيمة 5ر36 مليون دينار (نحو 3ر111 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 15ر2 نقطة ليبلغ مستوى 30ر5781 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 04ر0 في المئة من خلال تداول 6ر57 مليون سهم عبر 3353 صفقة نقدية بقيمة 5ر6 مليون دينار (نحو 8ر19 مليون دولار).وسجلت البورصة تداولات في تلك الأثناء بقيمة 45.52 مليون دينار، وزعت على 173.96 مليون سهم، بتنفيذ 15.35 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ7 قطاعات على رأسها صناعية بـ0.83 %، بينما تراجعت 5 قطاعات أخرى في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ2.80 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية.ومن بين 51 سهماً مرتفعاً تصدر سهم "تنظيف" القائمة الخضراء بـ4.63 %، بينما جاء "يونيكاب" على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 58 سهماً بنحو 9.27 %، واستقر سعر 14 سهماً.

وجاء سهم "بيتك" المرتفع 0.14 % على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 13.47 مليون سهم، وسيولة بقيمة 9.88 مليون دينار.

جلسة متباينة للبورصة

«التعاون الاقتصادي» تتجاوز هدف 100 مليار دولار لاحتياجات الدول النامية المناخية

كورمان: تجاوز الدول المتقدمة الالتزام السنوي بأكثر من 15 بالمئة هو "إنجاز مهم ورمزي"

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمس الأربعاء إن الدول المتقدمة تجاوزت الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار أمريكي في تمويل الدول النامية وتلبية احتياجاتها المناخية قبل عام 2025 لأول مرة.

وأضافت المنظمة المعنية بتحفيز الاقتصاد العالمي والتجارة في بيان أن الدول المتقدمة استطاعت أن تحشد 9ر115 مليار دولار في تمويل المناخ للدول النامية في عام 2022 متجاوزة الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار أمريكي إذ وصلت إلى مستوى "لم يكن متوقعا" قبل عام 2025.

وأوضحت أنه وفقا للأرقام الجديدة ارتفع تمويل المناخ في عام 2022 بنسبة 30 بالمئة عن عام 2021 وبمقدار 3ر26 مليار دولار لافتة إلى أنها أكبر زيادة سنوية حتى الآن "ما يعني أنه تم الوصول إلى علامة 100 مليار قبل عام مما توقعته المنظمة حتى وإن كان ذلك بعد عامين من التاريخ المطلوب 2020".

من جانبه قال الأمين العام للمنظمة ماتياس كورمان في تصريح صحفي إن تجاوز الدول المتقدمة الالتزام السنوي بأكثر من 15 بالمئة هو "إنجاز مهم ورمزي" حاثا الدول المتقدمة على المحافظة على الزخم والاستفادة منه عبر جهود سياسية إضافية لتعزيز التمويل الخاص للمناخ وإبقاء المستوى المرتفع من الدعم حتى ما بعد عام 2025.

ويعد تمويل المناخ الذي حشدته الدول المتقدمة هو هدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتفق عليها عام 2009 لتعبئة 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2020 وهو التزام تم تمديده لاحقا حتى عام 2025 لمساعدة البلدان النامية في التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.

يأتي ذلك في وقت تجرى فيه مناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لوضع هدف جماعي جديد محدد كميا (أن.سي.كيو.جي) بشأن تمويل المناخ لفترة ما بعد عام 2025 مع مراعاة احتياجات وأولويات الدول النامية.

وتأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961 وتضم 35 دولة عضوا وتتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقرا لها وتتعامل مع أكثر من 100 دولة لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجاري العالمي.

وتعد المنظمة منتدى عالميا لخلق السياسات العامة التي تعزز الرخاء وتكافؤ الفرص والرفاهية للمجتمعات وتعمل على وضع معايير دولية واقتراحات مبنية على بيانات واقعية في مواجهة التحديات.

توقعات بنمو إنتاج النفط 3.6 في المئة خلال 2024

"البنك الدولي": أجواء عدم اليقين السياسي المستمرة تهدد مبادرات الإصلاح

البنك الدولي

توقع البنك الدولي تعافي النمو الاقتصادي في الكويت ليصل إلى 2.8 % خلال عام 2024.

وعزا البنك الدولي في تقريره الصادر، أمس الأربعاء، النمو المتوقع إلى سياسات توسعية على مستوى المالية العامة، وارتفاع إنتاج النفط، وزيادة الإنتاج من مصفاة الزور.

يُذكر أن الكويت شهدت أمس الاحتفالية الرسمية للتشغيل الكامل لمصفاة الزور بطاقة تكرير 615 ألف برميل، لترتفع الطاقة التكريرية للدولة الخليجية عند 1.83 مليون طن يومياً من الداخل والخارج.

ومن المتوقع أن ينمو إنتاج النفط بنسبة 3.6 %، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.1 %.

وذكر البنك أن أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً قد تحد من الاستهلاك المحلي؛ مما يحول دون تحقيق الإمكانات الكاملة للنشاط الاقتصادي للكويت.

علاوة على ذلك، قد تؤدي أجواء عدم اليقين السياسي المستمرة إلى تأخير تنفيذ مشروعات البنية التحتية الجديدة وإبطاء وتيرة مبادرات الإصلاح.

ورجح التقرير انتعاش النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 2.8 % و4.7 % في عامي 2024 و2025 على التوالي.

وتبعث الآفاق الإقليمية على التفاؤل ومن المتوقع أن يحدث انتعاش، والسبب في ذلك ليس التعافي المتوقع في إنتاج النفط فحسب، لا سيما وأن منظمة "أوبك+" تقوم حالياً بتحرير حصص الإنتاج تدريجياً في النصف الثاني من عام 2024، ولكن أيضاً الزخم القوي للاقتصاد غير النفطي، المتوقع مواصلته التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط.

وفي هذا الشأن يجد "الدولي" أن التزام دول مجلس التعاون الخليجي بتنويع اقتصاداتها يسلط الضوء على نهجها الاستراتيجي لتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة خلال فترة تموج بالتقلبات الاقتصادية على مستوى العالم.

بزيادة 10.16 في المئة على أساس سنوي

الاستثمار المباشر للكويت في الخارج يرتفع إلى 15.448 مليار دينار

كشفت الإحصائية الفصلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ارتفاع وضع الاستثمار الدولي للكويت بنهاية عام 2023 بنسبة 8.39 % على أساس سنوي، ليصل إلى أعلى مستوى منذ عام 2016 (7 سنوات).

سجل وضع الاستثمار الدولي للكويت في العام المنصرم 34.921 مليار دينار (114.109 مليار دولار)، مقابل 32.218 مليار دينار (105.277 مليار دولار) في ختام عام 2022.

وطبقاً للإحصائية الفصلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، أمس الأربعاء، فإن وضع الاستثمار الدولي للكويت يضم إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات.

وتضم الموجودات الأرصدة الخارجية لكافة القطاعات عدا الحكومة العامة، وبالنسبة للحكومة العامة فهي متضمنة فقط ضمن بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للتنمية.

وكشفت الإحصائية، ارتفاع الاستثمار المباشر للكويت في الخارج نهاية عام 2023 بنحو 10.16 % عند 15.448 مليار دينار، قياساً بمستواها البالغ 14.023 مليار دينار في ختام العام السابق له.

يشار إلى أن الاستثمار المباشر في الخارج وصل في العام الماضي إلى أعلى مستوى منذ عام 2014 أول عام تتوافر به تلك النتائج ضمن الإحصائية وكانت تبلغ 10.046 مليار دينار.

وبشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت فقد بلغ في ختام 2023 نحو 5.118 مليار دينار، بزيادة 10.80 % عن مستواه في العام السابق له البالغ 4.619 مليار دينار.

ولفتت الإحصائية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت وصل إلى مستوى قياسي يُعد الأعلى منذ عام 2014 – أول عام تتوافر به تلك البيانات في الإحصائية الفصلية – البالغ 4.607 مليار دينار.

يُشار إلى أن دولة الكويت تمتلك من خلال الهيئة العامة للاستثمار أصولاً سيادية بـ923.45 مليار دولار.

كما ارتفعت القيمة الإجمالية للدين الخارجي للكويت في ختام عام 2023 بنسبة 0.38 % على أساس سنوي، بما يعادل 75 مليون دينار (245.07 مليون دولار).

ووصل الدين الخارجي للكويت في نهاية العام المنصرم إلى 19.821 مليار دينار (64.768 مليار دولار)، مقابل 19.746 مليار دينار (64.523 مليار دولار) في عام 2022.

وحسب الإحصائية، فقد ارتفع الدين الخارجي للكويت عند أعلى مستوى منذ نهاية 2021 البالغ 21.886 مليار دينار.

يُشار إلى أن قانون الدين العام في دولة الكويت متوقف منذ 27 سبتمبر 2017؛ لانتهاء صلاحيته، مع وجود تعثر لاتفاق نواب مجلس الأمة مع الوزراء على صيغة جديدة للقانون المقبل، مع تتابع الحكومات وحل البرلمان.

يأتي ذلك رغم سعي الدولة الخليجية إلى تعديل قانون الدين ليشمل إصدار الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات الدين العام؛ لتمويل عجز الموازنة والمشروعات التنموية؛ وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء خلال 2019، ولكن لم يتم تطبيقه بعد.

ووفق إحصائية "المركزي" فقد وصل رصيد السندات والتورق المقابل نهاية مارس 2024 نحو 3.295 مليار دينار وهو نفس المستوى منذ ختام أغسطس 2023، فيما انخفض الرصيد 3.23 % عن مستواه في مارس 2023 البالغ 3.405 مليار دينار.

وتوزعت رصيد الإصدارات بين 1.32 مليار دينار سندات وتورق مقابل استحقاق 3 أشهر، و1.83 مليار دينار استحقاق 6 أشهر، و130 مليون دينار استحقاق 12 شهراً، إلى جانب 15 مليون دينار التورق مع البنك المركزي سنة فأكثر.

وتعرف السندات بأنها أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة، أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.